



في اتجاه عقارب الساعة من اليسار: تعليم النساء القراءة والكتابة والحقوق السياسية في اليمن؛ شرطية في أفغانستان؛ قروية تخاطب الحضور في اجتماع لأوكسفام حول الصحة العامة في جنوب السودان؛ لاجئة سورية في لبنان؛ مناقشة قضايا السلام المحلية في جنوب السودان. حقوق ملكية الصور على ظهر الصفحة.

## المرأة والسلام والأمن: الوفاء بالوعد

كيف يمكن إحياء الأجندة بعد 15 عاماً على صدور قرار مجلس الأمن رقم 1325

في سنة 2000، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1325 لدعم حقوق المرأة في النزاعات، ودورها في السلام والأمن. وعلى الرغم من وجود علامات على إحراز تقدم في هذا المجال، فما زال التأثير على حياة المرأة ودورها، على مستوى العالم، متقطعاً. وبعد مضي خمسة عشر عاماً على صدور القرار، يجدر بالأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تستغل فرصة المراجعة الرسمية لأجندة المرأة والسلام والأمن، بوصفها فرصة مهمة لمعالجة الفجوات الرئيسية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الالتزامات الجديدة ينبغي أن تركز على مشاركة المرأة، وتحاشي النزاعات، والعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمتابعة والتنفيذ، والتمويل.



OXFAM

## ملخص تنفيذي

تتهدد النزاعات الجماعية بتبعات مدمرة – بيد أن لها تأثير خاص على النساء والفتيات. وذلك أنهن، بوجه عام، لا تستطعن النفاذ إلا إلى نسبة أقل من الموارد التي تتيح لهن حماية وإعالة أنفسهن، كما أنهن عرضة، بنسبة أكبر، للاستهداف المتمدد للعنف القائم على النوع الاجتماعي، ويجري استبعادهن، بوتيرة أعلى، من العمليات السياسية، التي لا غنى عنها لإحلال السلام والأمن.

"يحمل القرار 1325 وعدًا للنساء في جميع أرجاء الكوكب، بأن حقوقهن ستحظى بالحماية، وبأن العقبات التي تحول دون مشاركتهن المتساوية، وانخراطهن الكامل في صون السلام المستدام ودفعه، ستتم إزالتها. يجب أن نفي بهذا الوعد"

وقد شهد عدد النزاعات – خاصة داخل الدول – مؤخرًا، تصاعدًا على الصعيد العالمي (رغم أنه ما زال أقل من ذروته التي وصل إليها في أواسط تسعينيات القرن الماضي)، ليساهم بذلك في وصول أعداد النازحين قسرًا في 2014 إلى أرقام قياسية<sup>1</sup>. يتسم العديد من تلك النزاعات بالتطرف العنيف، وارتكاب أعمال عنف وانتهاكات قائمة على النوع الاجتماعي. وهو ما يفرض تحديات هائلة على المجتمعات والحكومات المتأثرة بها بشكل مباشر، وكذلك على زعماء العالم المسؤولين عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. لذلك، فقد أصبحت الحاجة الآن إلى سلام يشمل الجميع، وعمليات تعافي يساندها دعم شعبي، أكبر منها في أي وقت مضى. ولكن، رغم قيادة المرأة ودعمها لجهود السلام والتعافي في العديد من المجتمعات في شتى أنحاء العالم، فما زالت مستبعدة، إلى حد بعيد، من المفاوضات وصناعة القرار.

كوفي أنان، سكرتير عام الأمم المتحدة، أكتوبر/تشرين الأول 2004.

اعترافًا بتلك التحديات، اتخذ المجتمع الدولي بعض الخطوات المهمة. ففي سنة 2000، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1325 حول المرأة والسلام والأمن، والذي دعا فيه إلى مشاركة المرأة في جهود السلام، وتوفير حماية أكبر لها من انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بها، وتحسين نفاذها للعدالة، واتخاذ التدابير الكفيلة بمعالجة التمييز.

منذ صدور قرار مجلس الأمن رقم 1325، كانت هناك العديد من الالتزامات الجديدة، والاعتراف المتزايد في السياسات، وتناميًا في الخطاب السياسي المتعلق بأجندة المرأة والسلام والأمن. فقد ساعدت ست قرارات إضافية أخرى صادرة عن مجلس الأمن على تطوير إطار سياسات وترويج معايير إيجابية. وكانت الدنمارك أول دولة تضع خطة عمل وطنية لتطبيق القرار 1325، وذلك سنة 2005، بينما قادت كوت ديفوار الطريق في دول أفريقيا جنوب الصحراء، سنة 2007. كذلك أطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي برنامج النوع الاجتماعي والسلم والأمن، لخمس سنوات، في 2014، لدفع مشاركة المرأة وحمايتها في جميع أرجاء القارة. وبحلول يوليو/تموز 2015، كانت 49 دولة<sup>2</sup> قد نشرت خطة عمل وطنية أو أكثر.

وقد شهدت البلدان التي تتعافى من النزاع بعض الإنجازات الواضحة. فيعد عشرين عامًا على أحداث التطهير العرقي في 1994، أصبحت رواندا تحتل المرتبة الأولى على مستوى العالم في نسبة البرلمانيات: 64 بالمائة<sup>3</sup>. وفي 2006، تم انتخاب إيلين جونسون سيرلياف أول رئيسة امرأة لليبيريا، وذلك في أعقاب الحرب الأهلية التي شهدتها البلاد. كما شهدت الانتخابات الرئاسية والإقليمية التي أجريت في أفغانستان سنة 2014 ترشح رقم قياسي من النساء، بلغ 300 امرأة، لمجلس الأقاليم؛ وأصبح البرلمان الأفغاني يضم 69 نائبة (27.7 بالمائة من إجمالي عدد الأعضاء البالغ 249)، مقارنة بعدم وجود أي امرأة في البرلمان في 2001.

غير أن التأثير على حياة المرأة ودورها الرسمي في السلام والأمن على مستوى العالم كان منقطعًا. وذلك أنه على المستوى العالمي، كثيرًا ما تغيب الإرادة السياسية اللازمة لتمكين المرأة من المشاركة الحقيقية في عمليات السلام ومؤسسات الأمن، وتوفير المعالجة الشاملة للأسباب الكامنة وراء النزاعات، والعنف، وعدم المساواة بين الجنسين، وكذلك لدفع التطبيق من خلال التقارير الشفافة وانخراط المجتمع المدني، فضلاً عن تعبئة الموارد المالية اللازمة.

## مراجعة رفيعة المستوى - معالجة المعوقات .

مع استعداد العالم للاحتفاء بالذكرى الخامسة عشرة لإصدار القرار رقم 1325 في أكتوبر/تشرين الأول 2015، يقوم مجلس الأمن بإجراء مراجعة رفيعة المستوى. تهدف هذه المراجعة، المرحب بها، إلى تقييم التقدم الذي حدث على المستوى العالمي، والإقليمي، والوطني في تنفيذ القرار 1325، وتجديد الالتزامات الرئيسية، ومعالجة المعوقات التي تم التعرف عليها. وفي سبيل الإعداد لذلك، أمر السكرتير العام للأمم المتحدة بإجراء "دراسة عالمية" لتحديد الممارسات الجيدة، والفجوات، والتحديات، وأولويات التحرك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجهود التي تبذلها إسبانيا، التي تتولى رئاسة مجلس الأمن في أكتوبر/تشرين الأول، للإعداد للمراجعة رفيعة المستوى، مرحب بها تمامًا، وكذلك طموحها في جعل أي قرار جديد لمجلس الأمن قابل لقياس تطبيقه بشكل حقيقي. كذلك لعبت إسبانيا دورًا إيجابيًا في دفع إدراج أجندة المرأة والسلام والأمن في العديد من أنشطة مجلس الأمن.

إن التحركات التي قامت بها إسبانيا والمملكة المتحدة (التي تقود أجندة المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن) لتعبئة دعم سياسي أوسع للالتزامات الضرورية الجديدة، مرحب بها أيضًا، ويجب أن تستكمل بإشراك المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة من أجل إعلام المناقشات والاستعدادات للمراجعة رفيعة المستوى.

من الضروري أن تستخدم كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ووكالات المنظمة الدولية المراجعة رفيعة المستوى، والنتائج التي ستوصل إليها "الدراسة العالمية"، وتوصيات منظمات المجتمع المدني ذات الصلة (خاصة جماعات حقوق المرأة)، لا لإعادة الالتزام، بمبادئ وطموحات أجندة المرأة والسلام والأمن فقط، بل عليها أنت تتبنى، كذلك، تدابير جديدة لمعالجة الفجوات والتحديات التي يتم تحديدها، ووضع أهداف جديدة، وترجمة السياسات المفيدة والاعتراف السياسي إلى ممارسات أكثر فاعلية.

فعلى سبيل المثال، ما زالت مشاركة النساء الحقيقية في مفاوضات السلام التي يدعمها المجتمع الدولي نادرة. فقد أظهرت دراسة أجرتها أوكسفام على 23 جولة مفاوضات سلام معروفة في أفغانستان، بين عامي 2005-2014، أن المفاوضات بين المجتمع الدولي وطالبان لم تشهد مشاركة امرأة أفغانية واحدة.<sup>4</sup> تلك الحالات تبعث برسالة خطيرة إلى كل الأطراف الفاعلة الأخرى، مؤداها أن المرأة لا تهم، فتعزز بذلك عدم المساواة بين الجنسين وتهميش المرأة. أما على المستويات المحلية، فمشاركة المرأة في أنشطة بناء السلام وتحاشي النزاعات، وكذلك في مراقبة اتفاقيات السلام، عادةً ما تعوقها المخاطر المادية، ومحدودية النفاذ إلى الخدمات الأساسية وموارد الرزق.

لقد أحرزت الأمم المتحدة وبعض الدول الأعضاء بعض التقدم في دعم دور المرأة، وإدماج خبرات وتحليل النوع الاجتماعي - ولكن هناك المزيد الذي ينبغي القيام به. فالأمم المتحدة نفسها يجب أن تبني على الأهداف القائمة لقيادة المرأة، وأن تضمن أن تشغل المرأة، بحلول 2020، 40 بالمائة من المناصب العليا في مؤسساتها الخاصة بالسلام، والأمن، والتنمية، بما في ذلك مناصب المبعوثين ورؤساء الوكالات.<sup>5</sup>

هناك خطوات مهمة تم اتخاذها بالفعل لتقليل آثار النزاع. وشملت تلك الخطوات اتفاقية تجارة الأسلحة، التي تعد علامة فارقة، والتي تلزم الدول الموقعة عليها بأن تأخذ في اعتبارها المخاطر التي قد تتعرض لها النساء والفتيات جراء نقل الأسلحة. ولكن تحاشي النزاع نفسه - بما في ذلك معالجة الأسباب الجذرية المعقدة للنزاع، مثل أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية الهيكلية - فلم يحظ بالاهتمام المناسب. لذلك، فهناك حاجة إلى مقاربة شاملة مستندة إلى تحليل نوع اجتماعي شامل، بحيث تتمكن المرأة، على سبيل المثال، من الانخراط في جهود بناء السلام المحلية، وذلك بعدم الإقتصار على معالجة قدراتها التقنية ومهاراتها في حشد التأييد، بل التعامل مع احتياجاتها الأساسية أيضًا.

### غانبات عن المائدة

بين عامي 1992 و2011،  
كان أقل من 4 بالمائة من  
الموقعين على اتفاقيات السلام،  
وأقل من 10 بالمائة من  
المفاوضين في مباحثات السلام  
من النساء.

UN Women Sourcebook  
on Women, Peace and  
Security, 2012

### تحويل الخطاب إلى واقع

كانت هناك بالفعل جهود كبيرة لرفع الوعي وتعبئة الجهود، فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في النزاعات. بيد أن عقبات خطيرة ما زالت قائمة، ومن بينها نقص أعداد النساء

في القطاع الأمني، والفشل المتكرر في مساءلة مقترفي العنف القائم على النوع الاجتماعي. كذلك هناك حاجة إلى المزيد من التحركات القوية حتى يصبح الواقع مصداقاً للخطاب الإيجابي حول جهود معالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي

ما زالت التحديات والفجوات المتعلقة بمسألة رفع التقارير والتطبيق قائمة. فقد غابت في مجلس الأمن، منذ البداية، الآليات المنهجية لدفع التحليل الفعال، والمراقبة، والتطبيق، فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن. وربما كان ذلك سبباً في عدم اتساق إدماج التزامات القرار 1325 في مناقشات مجلس الأمن، ووثائقه، وقراراته خلال السنوات الماضية. فعلى سبيل المثال، لم يشتمل أي من القرارات الأحد عشر التي أصدرها مجلس الأمن حول إسرائيل - فلسطين، منذ عام 2000، أي ذكر للنوع الاجتماعي أو التزامات القرار 1325.

مثل تلك الفجوات لا تبقى فقط على استبعاد النساء من مفاوضات السلام، بل وتقوت فرص إعادة إحياء عمليات السلام المتعلقة بالنزاعات، التي استعصت على كل محاولات الحل. وقد بذل مجلس الأمن، مؤخراً، جهوداً، مرحب بها، لمعالجة مثل تلك القضايا، ولكن من شأن إنشاء مجموعة عمل - تضم خبراء من الدول الأعضاء، والوكالات الأممية والمجتمع المدني - مكرسة لمراجعة وإعلام خطط مجلس الأمن، وتحركاته، وموارده، أن تحسن الاتساق وتسريع التقدم. كذلك توفر مراجعة هيكل بناء السلام 2015، واللجنة المستقلة رفيعة المستوى الخاصة بعمليات حفظ السلام، فرصاً لدفع المساواة بين الجنسين عبر كل أنشطة السلام والأمن، على أنحاء يعزز كل منها الآخر.

تستطيع الدول الأعضاء، في شتى أنحاء العالم، أن تحسن التطبيق عن طريق ضمان دعم خطط العمل بالآليات رسمية لإشراك جماعات حقوق المرأة وخبراء المجتمع المدني، وكذلك عبر نشر تقارير علنية عن التقدم الذي يتم إحرازه، ووضع آليات للمتابعة والتقييم. وبإمكان الدول الباحثة عن نموذج لإشراك المجتمع المدني أن تنظر في تجربة خطة العمل الوطنية الهولندية، التي شارك في وضعها طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة، شملت معاهد بحثية، ومنظمات غير حكومية دولية، وحركات سلام نسائية، وجماعات الشتات.<sup>6</sup>

ومن نقاط الضعف الرئيسية الأخرى في أجندة المرأة والسلام والأمن، نقص التمويل اللازم لتنفيذها. فبدون ميزانية مناسبة مخصصة للخطة، ستبدو خطة العمل الوطنية أو الإقليمية كسيارة بدون وقود: قد تكون جيدة التصميم، ولكنها تبقى غير قادرة على المضي قدماً. وقد بدأت بضع دول، مثل إسبانيا، بداية جيدة، ولكنها قلصت تمويل خطط العمل الوطنية إلى مستويات غير ملائمة.

شهدت المساعدات المقدمة للدول عبر البحار ارتفاعاً، لدعم المساواة بين الجنسين في الدول الهشة؛ ولكن ستة بالمائة فقط من تلك المساعدات استهدفت المساواة بين الجنسين بوصفها هدفاً رئيسياً. بل إن نسبة المساعدات المركزة على المساواة بين الجنسين، في قطاع السلام والأمن، كانت أقل، حيث بلغت 2 بالمائة فقط.<sup>7</sup> وهي نسب أقل بكثير من تلك التي يحتاجها الوفاء بالتزامات المرأة والسلام والأمن. لذلك يتعين على المانحين أن يزيدوا من قيمة المساعدات لدفع المساواة بين الجنسين في الدول الهشة، استناداً إلى توصيات "الدراسة العالمية"، وأن يفوا، في إنفاقهم على السلام والأمن، بالنسبة التي حددتها أهداف الأمم المتحدة الحالية للمساواة بين الجنسين ضمن الإنفاق على بناء السلام.<sup>8</sup>

وينبغي أن يشتمل هذا الدعم على تمويل رئيسي يعتد به، ومنح ضخمة تستطيع أن تنفذ إليها منظمات حقوق المرأة، التي تقوم بعمل مهم ولكنها كثيراً ما تعاني للحصول على موارد.<sup>9</sup> ففي الدول الهشة، لا تحصل المنظمات والمؤسسات التي تعمل في مجال حقوق المرأة وتمكينها، سوى على واحد بالمائة فقط من كل المساعدات التي تستهدف المساواة بين الجنسين. وهناك فرص لتنفيذ ذلك توفرها آليات مصممة لتقديم التمويل الذي يسهل الوصول إليه لتلك المنظمات، مثل آلية التسريع العالمية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن وكذلك العديد من صناديق المرأة المستقلة.

تلقي هذه الورقة الضوء على تحليل أوكسفام للفجوات والتحديات الرئيسية في أجندة المرأة والسلام والأمن، فضلاً عن التوصيات التي تهدف إلى زيادة تأثيرها. وقد ركز القسم الأول على مشاركة المرأة في عمليات السلام ومؤسسات الأمن، في حين تناول القسم الثاني الخطوط العريضة للفجوات والحلول فيما يتعلق بتحاشي النزاعات والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

أما القسم الثالث فيعالج مسألة رفع التقارير، والمتابعة، والتطبيق، ملقياً الضوء على منظمات المجتمع المدني. ويدرس القسم الرابع مسألة الموارد المالية.

استندت هذه الورقة إلى مشاورات مع منظمات أخرى وخبراء في المجال، وكذلك خبرة أوكسفام بوصفها منظمة إنسانية وتنموية تعمل في أكثر من 90 دولة، ولها سجل حافل من البرامج الداعمة لحقوق المرأة وتمكينها. واعتمدت هذه الورقة بوجه خاص على أدلة وتحليلات من برامج في أفغانستان، والعراق، وميانمار، والصومال، وجنوب السودان، واليمن.

## التوصيات

على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن يطبقوا ما يلي، بحسب أدوارهم ومسؤولياتهم.

### المشاركة

1. ضمان إدراج أدوار المرأة ومطالبها بشكل فعال في كل عمليات السلام والأمن ومؤسساتها الدولية، والإقليمية، والوطنية. يجب أن تصر الحكومات، التي تلعب دور الوسيط أو تدعم مباحثات السلام، أو الأمن، أو التنمية، بما في ذلك مجموعات "الأصدقاء"، على المشاركة الحقيقية للمرأة كشرط لانخراط تلك الحكومات. كذلك يجب أن تُمكن النساء اللاتي يمثلن مجتمعات من المشاركة الحقيقية على كل المستويات، وذلك من خلال التدريب على حشد التأييد، والحصول على الدعم التقني والمالي المناسب، فضلاً عن الخبرات الأممية جيدة التمويل، المتعلقة النوع الاجتماعي وحقوق المرأة.

2. تعزيز المشاركة والقيادة النسائية في الأمم المتحدة، وذلك بضمان حصول المرأة على 40%، على الأقل، من المناصب القيادية في هيكل السلام والأمن والتنمية بالأمم المتحدة بحلول 2010، بما في ذلك مناصب الممثل الخاص، والمبعوث، ورئيس الوكالة، وكذلك أدوار قيادية في البعثات المتعلقة بالنزاع وما بعد النزاع، كما نصت على ذلك أهداف الأمم المتحدة الحالية حول المرأة في المناصب العليا.

### تحاشي النزاع والعنف القائم على النوع الاجتماعي

3. زيادة الجهود الشاملة لتحاشي النزاع، المدعومة بتحليل نوع اجتماعي منهجي، وبترويج المساواة بين الجنسين، وبحيث تركّز تلك الجهود بشكل أكبر على الأسباب الجذرية للنزاع، مثل أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، والنفاذ غير العادل للخدمات الأساسية والموارد، وآثار التغيير المناخي، وضعف الحوكمة والمساءلة، والعسكرة. كذلك ينبغي أن تكون هناك جهود أكثر شمولاً لدعم دور المرأة ومشاركتها في جهود تحاشي وحل النزاع، ومعالجة التطرف السياسي.

4. بذل جهود أكبر وأكثر شمولاً لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي، مع توفير المزيد من الموارد والاهتمام فيما يتعلق بمعالجة الأسباب الجذرية للعنف القائم على النوع الاجتماعي، والمساواة بين الجنسين، والتطبيق الأكثر فاعلية للمادة 7(4) من اتفاقية تجارة الأسلحة، والمتعلقة بالمخاطر التي تتعرض لها النساء، وزيادة الدعم لإحاقهن بالخدمة، والإبقاء عليهن، وتنمية قدراتهن في الخدمات الأمنية، ومعالجة الإفلات من العقاب، وذلك بتقديم كل مقترفي العنف القائم على النوع الاجتماعي، بشكل مستمر وواضح - بمن فيهم أفراد الأمن الأميين والتابعين لجهات دولية أخرى - للمساءلة.

### المتابعة والتنفيذ

5. تحسين رفع التقارير، والمتابعة، والتنفيذ، فيما يتعلق بأجندة المرأة والسلام والأمن في مجلس الأمن، وذلك بإنشاء مجموعة عمل من الخبراء مخصصة لهذا الغرض، ومشكلة من الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، لإجراء المراجعة وإعلام خطط مجلس الأمن، وتحركاته، وموارده، ومأسسة إحاطات المجتمع المدني، كما نص عليها قرار مجلس الأمن رقم 2122، خلال المناقشات المفتوحة، والاجتماعات الرسمية؛ ودعم الدول الأعضاء في إنشاء آليات تشاور رسمية مع المجتمع المدني (بما فيها منظمات حقوق المرأة) للمساعدة في تحليل سياق خطط العمل الوطنية، وتصميمها، ومتابعتها، وتقييمها. هذا بالإضافة إلى الإدراج المنتظم لالتزامات المرأة والسلام والأمن في كل أنشطة مجلس الأمن.

6. تحسين رفع التقارير والمتابعة والتطبيق في الدول الأعضاء، وذلك بضمان أن يدعم خطط العمل الوطنية والإقليمية إنشاء آليات رسمية لإشراك جماعات حقوق المرأة، وخبراء المجتمع المدني في عمليات التخطيط والمراجعة ذات الصلة. كذلك يجب أن تكون هناك تقارير منتظمة، وشفافة حول ما يتم إحرازه من تقدم، من خلال بيانات برلمانية، وإحاطات ومنتشورات علنية، فضلاً عن آليات للمتابعة وتقييم النتائج، على أن تكون ذات مؤشرات واضحة وأطر زمنية.

## التمويل

7. ضمان التزام كل الدول الأعضاء بوضع خطط عمل وطنية مع توفير الموارد المناسبة لها، بحيث يكون لها موارد وميزانيات مخصصة لها، كما أوصى بذلك قرار مجلس الأمن رقم 2122، وذلك بحلول نهاية 2016.

8. توفير زيادة كبيرة في تمويل المانحين لدعم المرأة والسلام والأمن، وما يتعلق بها من أهداف خاصة بالمساواة بين الجنسين، وذلك على بناء على توصية "الدراسة العالمية"، التي نصت على تخصيص 15 بالمائة من المساعدات المقدمة في سياق الأزمات لمعالجة احتياجات المرأة والمساواة بين الجنسين، وضمان أن تصل نسبة الإنفاق الموجه بشكل أساسي للمساواة بين الجنسين (اتساقاً مع أهداف بناء السلام الأممية) إلى 15 بالمائة على الأقل بحلول 2020. وفي هذا الإطار يتعين على المانحين أن يلتزموا بتقديم تمويل أساسي ومنح ضخمة، متعددة السنوات، لمنظمات المرأة. ويجب أن يشمل ذلك على تمويل مقدم عبر أداة التسريع الدولية الخاصة بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك صناديق المرأة.

- 1 ارتفع عدد النزاعات المسلحة، خاصة داخل الدول، خلال العقد الحالي مقارنة بالعقدين السابقين: Global Conflict Report, Center for Systemic Peace, 2014. ظل عدد النزاعات، والوفيات الناجمة عنها، أقل من الرقم القياسي المسجل بعد الحرب العالمية الثانية، في أواسط التسعينيات من القرن الماضي، والتي تراجع بعدها عدد النزاعات حتى منتصف العقد الأول من الألفية الحالية: Global Conflict Trends, Center for Systemic Peace, 2014. (انظر <http://www.systemicpeace.org/conflictrends.html>). بلغ عدد اللاجئين في 2014 بحسب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين 60 مليوناً، وهو أعلى رقم تسجله المفوضية على الإطلاق.
- 2 يشمل ذلك دولة فلسطين التي أقر مجلس الوزراء خطة عملها الوطنية وفق القرار 1325 في مايو/أيار 2015. ساعد في وضع الخطة تحالف لمنظمات المجتمع المدني المحلية بدعم من أوكسفام.
- 3 سنة 1994، كان نحو خمس نواب البرلمان الرواندي من النساء.
- 4 انظر تقرير أوكسفام 'Behind Closed Doors', November 2014, <http://policy-practice.oxfam.org.uk/publications/behind-closed-doors-the-risk-of-denying-women-a-voice-in-determining-afghanista-335875>
- 5 وضعت أهداف المرأة في المناصب العليا للمرة الأولى في تقرير السكرتير العام حول المرأة والسلام والأمن في سبتمبر/أيلول 2011. وقد دعا هذا التقرير إلى تولي المرأة لما لا يقل عن 30 بالمائة من المناصب العليا (درجة P-5 فما فوقها) في كيانات الأمم المتحدة العاملة في النزاع وأوضاع ما بعد النزاع بحلول 2014، وأن تصل النسبة إلى 40 بالمائة بحلول 2020.
- 6 وقع على خطة العمل الوطنية الهولندية الحالية (2012 - 2015) ثلاثة وزراء من الحكومة الهولندية، وأربعة معاهد بحثية وأكثر من 30 منظمة مجتمع مدني، من بينها الفرع الهولندي لأوكسفام، وأوكسفام نوفيبي.
- 7 Briefing by OECD DAC Network on Gender Equality (Gendernet), March 2015: Financing UN Security Council Resolution 1325
- 8 أوصت "الدراسة العالمية"، التي تم الانتهاء منها في يوليو/تموز 2015 بتخصيص 15 بالمائة من مساعدات التنمية فيما وراء البحار لتعزيز المساواة بين الجنسين في سياقات الأزمة والنزاع. بالإضافة إلى ذلك، استهدفت الأمم المتحدة تخصيص 15 بالمائة، كحد أدنى، مما تديره من إنفاق على بناء السلام، لمعالجة احتياجات المرأة والمساواة بين الجنسين، كما نصت على ذلك توصية خطة عمل النقاط السبع الواردة في تقرير السكرتير العام حول مشاركة المرأة في بناء السلام، 2010.
- 9 انظر Arutyunova, A. and Clark, C. (2013) Watering the leaves, starving the roots: The Status of Financing for Women's Rights Organizing and Gender Equality. AWID متاحة على: <http://www.awid.org/publications/watering-leaves-starving-roots#sthash.XEYrBKIZ.dpuf>



© أوكسفام الدولية، سبتمبر / أيلول 2015

كتب هذه الورقة شاهين شوغاتي. تعرب أوكسفام عن امتنانها للمساعدات التي قدمها كلوم بيرن، وسالي شين، وجولي ديالو، وتيس ديكو-يونج، وإيدلا موجا، وبولا سان بيدرو، وبوي إبي فيو، وجيس سكينر، وسيرج فيلهويزن في إنتاجها.

لمزيد من المعلومات عن القضايا المثارة في تلك الورقة يمكنك مراسلة:

[advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)

هذا المطبوع محمي بحقوق الملكية الفكرية، ولكن يمكن استخدام النص مجاناً لأغراض المناصرة، وتنظيم الحملات، والتعليم، والبحث، بشرط ذكر المصدر كاملاً. يطلب صاحب حقوق الملكية الفكرية أن يتم تسجيل كل استخدام معه، وذلك لأغراض تقييم التأثير. أي نسخ لغرض آخر، أو إعادة استخدام لهذا المطبوع، أو ترجمته أو الاقتباس منه، ينبغي الحصول على إذن بها، وقد تفرض عليها رسوم. البريد الإلكتروني:

[policyandpractice@oxfam.org.uk](mailto:policyandpractice@oxfam.org.uk)

المعلومات الواردة في هذا المطبوع صحيحة وقت الدفع به إلى المطبعة

طُبع بمعرفة منظمة أوكسفام بريطانيا لحساب منظمة أوكسفام الدولية، بموجب الترخيم الدولي: ISBN 978-0-178077-930-0، في سبتمبر/ أيلول 2015.

Oxfam GB, Oxfam House, John Smith Drive, Cowley, Oxford, OX4 2JY, UK.

## أوكسفام

أوكسفام اتحاد دولي يضم 17 منظمة تعمل معاً في إطار شبكي، في أكثر من 90 دولة، ضمن حركة عالمية للتغيير، وبناء مستقبل خالٍ من الظلم والفقير:

أوكسفام أمريكا ([www.oxfamamerica.org](http://www.oxfamamerica.org))

أوكسفام أستراليا ([www.oxfam.org.au](http://www.oxfam.org.au))

أوكسفام في بلجيكا ([www.oxfamsol.be](http://www.oxfamsol.be))

أوكسفام كندا ([www.oxfam.ca](http://www.oxfam.ca))

أوكسفام فرنسا ([www.oxfamfrance.org](http://www.oxfamfrance.org))

أوكسفام ألمانيا ([www.oxfam.de](http://www.oxfam.de))

أوكسفام بريطانيا ([www.oxfam.org.uk](http://www.oxfam.org.uk))

أوكسفام هونغ كونج ([www.oxfam.org.hk](http://www.oxfam.org.hk))

أوكسفام الهند ([www.oxfaminida.org](http://www.oxfaminida.org))

أوكسفام إنترمون ([www.intermonoxfam.org](http://www.intermonoxfam.org))

أوكسفام أيرلندا ([www.oxfamireland.org](http://www.oxfamireland.org))

أوكسفام إيطاليا ([www.oxfamitalia.org](http://www.oxfamitalia.org))

أوكسفام اليابان ([www.oxfam.jp](http://www.oxfam.jp))

أوكسفام المكسيك ([www.oxfamexico.org](http://www.oxfamexico.org))

أوكسفام نيوزيلندا ([www.oxfam.org.nz](http://www.oxfam.org.nz))

أوكسفام نوفيبي ([www.oxfamnovib.nl](http://www.oxfamnovib.nl))

أوكسفام كيبك ([www.oxfam.qc.ca](http://www.oxfam.qc.ca))

لمزيد من المعلومات، يمكنك مراسلة أي وكالة من وكالات أوكسفام، أو زيارة موقعنا [www.oxfam.org](http://www.oxfam.org) البريد الإلكتروني: [advocacy@oxfaminternational.org](mailto:advocacy@oxfaminternational.org)



**OXFAM**

[www.oxfam.org](http://www.oxfam.org)